بيان محمد جميل الطحان

اثر بنك ناصر الاجتماعي ومؤسسة الجح الماليزية في تحقيق التنمية

9141هجري

المملكة العربيــة الســعودية

وزارة التعليــم العالي

جامعــة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

شعبة الاقتصاد الإسْلامِي

أَثَرُ بَنْــكِ نَاصِرِ الاجْتِمَــاعِيّ وَمُؤَسَّسَةَ الحَج المَالِيزِيَّة في تحقيق التنمية

(دراسة تقويمية)

بحث لنيل درجــة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي

إعداد الباحث

بَيَانُ مُحَمَّد جَمِيْل الطَّحَّان

المشرف الاقتصادي

الأستاذ الدكتور

محمَّــد الجـرْف

المشرف الفقهي

الأستاذ الدكتور

محمَّد محمَّد عبْد الحيّ

١٤١٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

تناولت هذه الدراسة موضوعا من أهم الموضوعات الحيوية التي تهم الدول والمجتمعات المعاصرة، ألا وهو موضوع التنمية بكل ما يحويه هذا المصطلح من مفاهيم ومدلولات وقد اقتضت طبيعة هذا البحث تقسمه إلى قسمين هما :

القسم الأول : الدراسة النظـرية :

اشتمل هذا القسم على ، دراسة شامل للتنمية في الاقتصاد الإسلامي من حيث مفهومها وعناصرها وأهدافها وأولوياتها . . ، وعلى من تقع مسؤولية تحقيقها ؟ ، وإبراز دور المؤسسات المصرفية المتخصصة في تحقيقها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المتغيرات الكلية في المجتمع ، ودور هذه المؤسسات في علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، كمشكلة التخلف والفقر والبطالة .

القسم الثاني : الدراسة التطبيقية :

اشتمل هذا القسم على دراسة تحليلية وتقويمية لمؤسستين مصرفيتين متخصصتين في تحقيق التنمية الشاملة ذات البعد الاجتماعي هما: بنك ناصر الاجتماعي بجمهورية مصر العربية ، ومؤسسة الحج الماليزية .

وتضمنت هذه الدراسة تحليلا وتقويما شاملا لجميع أنشطتهما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والإسلامية ، ومن ذلك نشأتهما وأهدافهما وأساليب ومجالات الاستثمار فيهما، وأنشطتهما الاجتماعية والمصرفية .

وأهم النتائج التي توصل إليها البحث أن التنمية في الاقتصاد الإسلامي تمتاز بالشمول والتوازن والتكامل في جميع عناصرها ، كما أن تخلف الدول الإسلامية ناتج عن اتباع مناهج مادية قاصرة على المتغيرات والمصالح الفردية ، ولتصحيح ذلك يستلزم إيجاد مؤسسات مصرفية تهدف لتحقيق أغراض اجتماعية بالإضافة إلى أغراضها الاقتصادية .

وعلى مستوى الدراسة التطبيقية فقد توصل البحث إلى أن بنك ناصر كان ناجحا إلى حد كبير في نشاطه الاجتماعي ، تمثل ذلك في القرض الحسن والزكاة ، كما أنه قد انحرف في أنشطته الاستثمارية عن أهدافه التي أنشأ من أجلها في أسلوب تمويله ونوعية الاستثمارات الممولة ، كما أنه كان منحرفا في كثير من أنشطته عن الأحكام الشرعية ، ويعود ذلك على عدم وجود هيئة للرقابة الشرعية .

وعلى مستوى مؤسسة الحج الماليزية ، فقد توصل البحث إلى أن الهيئة قد نجحت في نشاطها المصرفي في مجال جذب المدخرات وتوظيفها بشكل جيد ، كما أن الخدمات الاجتماعية بالهيئة وخاصة تنظيم الحج كانت ممتازة ، ومن عيوبها أن نشاطها الاستثماري كان ذو طبيعة مادية ولم يعط أهمية كبيرة للأغراض الاجتماعية ، كما أن الهيئة قد انحرفت في بعض أنشطتها عن الأحكام الشرعية وكان ذلك بسبب عدم وجود هيئة للرقابة الشرعية بها .

ومن أهم التوصيات التي توصل إليها البحث، أن تعمم تجربة البنوك الاجتماعية على جميع دول العالم الإسلامي

مُقَدِّمَة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام عَلى سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أمـا بعــــد : -

يتميز النشاط الاقتصادي في الإسلام ـــ عن الأنظمة الوضعيــة ـــ بارتباطه بالعقيدة الإسلامية ، وهذا الارتباط يضفي علــى النشــاط الاقتصادي المادي طابعاً روحياً فكل الأعمال الاقتصاديــة مرتبطــة بالمبادئ والأخلاق الإسلامية ، ويجب أن تحقق رضوان الله ﷻ . . .

وهذه الأسس العقدية والأخلاقية تولد في نفس المســلم شــعوراً بالمسئولية أمام الله تجاه الأفراد الآخرين في المجتمع فيشــعر بالارتيــاح والسعادة إذا عمل ما ينفعهم كما يشعر بالإثم إذا قصر تجاههم ، وهذا الشعور يجعل المجتمع قائماً على الانسجام والتعاون وليس على الصراع كما في النظم الوضعية القائمة على أسس مادية وإشــباع النــوازع الفردية .

والسؤال الآن : هل يفهم من هذا الارتباط أن يلتزم المتعاملون في الاقتصاد الإسلامي بالتضحية بالمصلحة الخاصة (الفردية) أو بجــانب منها في مقابل المصلحة العامة (الاجتماعية) ؟ وكيف يمكن أن تظــهر ثمار هذا الارتباط بشكل واقعي : بمعنى كيف يمكن أيجاد مؤسســات

مالية ووحدات إنتاجية تجمع بين العـــــائد المادي (الفردي) والعائد (الاجتماعي) بغية تحقيق الثواب من الله تعالى .

مشكلة البحث :

تقوم النظرية الاقتصادية الوضعية عادة على دراسة الجوانب الماديـة مع تجنب بحث المتغيرات الاجتماعية والأخلاقية أو بحثها هامشياً بحجـة أنها غير اقتصادية ، ومن ثم ليست من اختصاص الاقتصاديين ، ويعـود ذلك إلى أنهم يفتقدون المنهج أو المذهب الصحيح الذي يوجه هـــذا الارتباط توجيهاً منطقياً .

وفي الواقع العملي فشلت برامج التنمية الاقتصادية الوضعية لبعـض الدول في إحداث النتائج المرغوبة . وحسب تقرير البنـــك الـدولي لعام ١٩٩٢ م يوجد أكثر من مليار نسمة في العالم يعانون من فقـــر حاد ، وقصور في الموارد الأساسية والخدمات الاجتماعية كــالتعليم ، والخدمات الصحية ، والبنية الأساسية ، إلى آخر ذلك [1] . . . ورغم محاولات الاقتصاديين في تنمية هذه المجتمعات إلاّ أنها كـــانت تتعـثر بسبب وجود مشكلات اقتصادية كبيرة مثـــل المديونيـــات الدوليـــة والإنتاجية المنخفضة للعمل والبطالة المقنعة . . . الخ .

---

(١) انظر : تقرير التنمية ، ١٩٩١ م ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، نشر وترجمـــة مركـــز الأهرام ، ص ١٤ .

وبعض الاقتصاديين [1] يُرجع فشل برامج التنميـــة المطبقـــة منـــذ الستينات إلى أنها أغفلت الجوانب الاجتماعية .

وحقيقة الأمر أن الإسلام ينظر إلى التنمية نظرة شموليـــة ، فـــهو يعالجها كجزء من مشكلة أوسع هي مشكلة تنمية الإنسان بما في ذلك معتقداته ، وخصائصه ، وعلاقاته الاجتماعية ، ومســـتوى تعليمـــه وثقافته ، وتغذيته ، وصحته .

فالتنمية الاقتصادية عنصر متكامل لا يمكن فصلـــه عـــن التنميـــة الاجتماعية والروحية والخلقية ، ولا تقتصر أهداف التنمية في الاقتصاد الإسلامي على الحياة الدنيا فقط بل تمتد إلى الحياة الآخرة ، فأي نشاط اقتصادي يحقق آثاراً اجتماعية عاجلاً أو آجـــلاً ، كمـــا أن التنميـــة الاقتصادية في المدى البعيد تهدف إلى تحقيق أقصى اســـتثمار ممكـــن للطاقات والإمكانات البشرية الموجودة داخل المجتمع ، وفي ضوء هـذه القضية سيتم مناقشة التساؤلات الآتية : ـــ

ـــ هل المنفعة الاجتماعية أو (العائد الاجتماعي) معتـــبرة عنـــد دراسة جدوى المشروعات الإنتاجية في الإسلام وكيف يمكن تطبيقه .

ـــ وما هي الأولويات المعتبرة في الشرع والاقتصاد عند عمل هذه الدراسة ، وكيف يمكن تطبيقها

---

(١) سيتم تفصيل ذلك فيما بعد ، أنظر ص ١٨ ومابعدها .

ــ وعلى سبيل المثال فإنه توجد حاجـــات وخدمـــات ملحـــة وضرورية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة ورغـــم أهميتـــها كعـــائد اجتماعي إلا أن ربحيتها المادية غير كافية (لأنها غير مدعمة بطلـــب فعال كاف) ، وذلك مثل المنشآت الصغـــيرة والمشـــاريع الزراعيـــة والصناعية ذات الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والورش والمزارع .

كما يوجد في المجتمعات الإسلامية محسنون موسرون يرغبـــون في الثواب الأخروي ، ولكنهم قد لا يملكون القدرات الفنيـــة والوقـــت الكافي لتحقيق ذلك ويمكن الاعتماد عليهم كأحد عنـــاصر تمويـــل هذه المؤسسات . . .

وبذلك يتضح أن الحاجة ماسة في الاقتصاد الإسلامي لمؤسســـات مالية قوية تأخذ باعتبارها الأهداف الاجتماعية ومصلحـــة المجتمـــع بالإضافة إلى الأهداف المادية .

وعندما توجد هذه المؤسسات وتقوم بدعم الطبقات الفقيرة سينتج عنه التضحية ببعض العوائد العاجلة في مقابل تحقيق التنمية الشاملة .

وفي ضوء هذه الآراء والنظريات يظهر تساؤل هام عـــن موقـــف الاقتصاد الإسلامي من هذه الآراء والنظريات ، وهل يختلف مفـــهوم التنمية في الاقتصاد الإسلامي عنه في الاقتصاد الوضعي ؟ ، وما هـــو موقفه من العوامل الاجتماعية ؟ وكيف يمكن تطبيقها ضمن أولويـات التنمية ؟ وعلى من تقع مسئولية تحقيق أولويات التنمية ؟ وهل توجـد حاجة لمؤسسات اقتصادية خاصة تعنى بالجانب الاجتماعي ؟ وما هـي

طبيعة هذه المؤسسات ؟ وما هي آثارها المتوقعــة علــى المتغــيرات الاقتصادية الكلية ؟ وما هو دورها في علاج المشكلات الاقتصاديــة والاجتماعية في الدول الإسلامية ؟ ... إلى آخره .

وقد أثارت هذه التساؤلات اهتمام الباحث لدراســتها وتبيــين مفهومها وموقف الاقتصاد الإسلامي منها .

ومما زاد من هذه الرغبة وجــود مؤسســات مصرفيــة حديثــة متخصصة بالجانب الاجتماعي ، منها بنك ناصر الاجتماعي ومؤسسة الحج الماليزية ، مما يستدعي الوقوف على هذه التجربة وتقويم كفاءتهــا ومدى مساهمتها في علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية .

ورغم أهمية هذا الموضوع فإنه لم يحظ بالبحث المستقل من قبــل الباحثين وخاصة في الاقتصاد الإسلامي ، كما لم توجد رسالة علميــة تعالج هذا الموضوع ــ فيما أعلم ــ .

مما دعا الباحث لاختيار هذا الموضوع .

أهداف البحث

تتلخص أهداف البحث فيما يلي :

١ ــ تحديد مفهوم التنمية في الاقتصاد الإسلامي ودور العوامــل الاجتماعية فيه .

٢ ــ اشتقاق معايير وأولويات اجتماعية يمكن من خلالها تحقــق التنمية الشاملة .

٣ ـــ دراسة أثر تطبيق العوامل الاجتماعية على المتغيرات الكلية في الاقتصاد وعلى علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية .

٤ ـــ دراسة مؤسسات متخصصة في المجال الاجتماعي وتقويمـــها للإفادة من تجربتها في إنشاء مؤسسات مماثلة .

الصعوبات التي واجهت البحث

واجهت الباحث صعوبات عديـــدة علـــى المســـتوى النظـــري والتطبيقي ، وأهم هذه الصعوبات ما يلي :

١) قلة المراجع الاقتصادية المتخصصة بدور الجوانب الاجتماعيـــة في التنمية ، وتشتت المادة العلمية في مواضع متفرقة مـــن كتـــب في التنمية ودراسات الجدوى والنظرية الاقتصادية .

٢) قلـــة تنـــاول هـــذا الموضـــوع مـــن قبـــل البـــاحثين في الاقتصاد الإسلامي .

٣) بعد المؤسسات التطبيقية محل الدراسة ، فالأولى تقع بجمهورية مصر العربية والثانية في ماليزيا ، مما تســـبب في تـــأخر البـــاحث في الحصول على البيانات التطبيقية اللازمة للدراسة ، حيث اقتضى ذلـــك سفر الباحث إلى جمهورية مصر العربية أكثر من مرة .

٤) إن بيانات مؤسسة الحج الماليزية بلغة الملايو ، مما اقتضى ترجمة

هذه البيانات ، وقد واجهت الباحث صعوبــة في وجــود مــترجمين متخصصين بالمصطلحات الاقتصادية .

فروض البحث

يقوم البحث على الفروض التالية :

١ ـــ إن إغفال العوامل الاجتماعية في التنمية هي أحد أســـباب تخلف الدول النامية .

٢ ـــ إن التنمية في الاقتصاد الإسلامي شاملة لجميـــع المتغـــيرات ومنها المتغيرات الاجتماعية ، ولا تنفصل التنمية الاقتصادية عن غيرهــا من أنواع التنمية الأخرى .

٣ ـــ أن التنمية الشاملة لا تتحقق من خلال الأفراد فقط ، بـــل يستلزم ذلك وجود مؤسسات اقتصادية متخصصة بتطبيـــق المعايـــير الاجتماعية .

٤ ـــ أن هذه المؤسسات سيكون لها كفــاءة عاليــة في عــلاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كمشكلة الفقر والبطالة والتخلف.

منهج البحث

اتبع الباحث المنهج التالي :

١) المنهج الاستقرائي : وذلك في الدراسة النظرية لتحديد مفـهوم التنمية وأهدافها وعناصرها وأولوياتها ، وكان ذلـــك بـــالرجوع إلى المراجع الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي وعلـــم الاجتماع .

٢) المنهج الاستنباطي ، وذلك بتقويم المفاهيم السابقة من خـــلال عرضها على النصوص والأحكام الشرعية لبيان موقف الفقه الإسلامي منـــها ، ولم يلـــتزم البـــاحث بمذهـــب فقـــهي معـــين في حالـــة المسائل الخلافية .

٣ ــ المنهج التحليلي ، وتم استخدامه في الدراسة التطبيقية لتقـــويم الأنشطة المصرفية والاجتماعية لكل من بنك ناصر ومؤسســـة الحـــج الماليزية ، ولم يلتزم الباحث بفترة زمنية محددة ، بل حرص البـــاحث على أن تكون البيانات حديثة لأقرب فترة ممكنة .

خطة البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى بابين ومقدمة وخاتمـــة ، وفيمـــا يلـــي تفصيلا لمحتويات الخطة .

المقدمـــة

الباب الأول التنمية في الاقتصاد الإسلامي

ويشتمل على أربعة فصول هي كما يلي :

الفصل الأول : مفاهيم أساسية

ويشتمل على مبحثين هما

المبحث الأول : المفهوم الإسلامي للتنمية وأهميته .

المبحث الثاني : أهداف التنمية .

الفصل الثاني : مؤسسات وأساليب تمويل التنمية

ويشتمل على مبحثين : هما

المبحث الأول : مؤسسات تمويل التنمية .

المبحث الثاني : أساليب تمويل التنمية .

الفصل الثالث : أولويات التنمية ومجالاتها

المبحث الأول : أولويات التنمية .

المبحث الثاني : مجالات التنمية .

الفصل الرابع : أثر التنمية في عـــلاج مشـــكلات الدول الإسلامية .

المبحث الأول : أثر التنمية في علاج مشكلة الفقر .

المبحث الثاني : أثر التنمية في علاج مشكلة البطالة .

المبحث الثالث : أثر التنمية في علاج مشكلة التخلف .

الباب الثاني الدراسة التطبيقية

الفصل الأول : بنك ناصر الاجتماعي في جمهورية مصـــر العربية .

المبحث الأول : نشأته وأهدافه وأنشطته .

المبحث الثاني : أساليب ومجالات الاستثمار في بنك ناصر

المبحث الثالث: تقويم شامل لجميع أنشطة البنك .

الفصل الثاني : هيئة صنــــدوق وادخـــار وشـــؤون الحجاج بماليزيا (طابونغ حاجي)

المبحث الأول : نشأها وهدفها ونظامها .

المبحث الثاني : أساليب ومجالات الاستثمار بها .

المبحث الثالث : تقويم شامل لجميع أنشطتها .

الخاتمـــــــــــة

الفصل الأول مفاهيم أساسية

تمهيد :

يعتبر مصطلح التنمية الاقتصادية من المصطلحات الّتي شاع تداولها حديثًا بكثرة بين الاقتصاديين وغيرهم ، وزاد من هَذَا الاهتمام ظهور متغيرات دولية كثيرة ، مِنْهَا التقدّم التقني والعلمي ومَا صاحبه من تطوّر في أساليب الإنتاج ، بالإضافة إِلى الحروب العالمية والاستعمار ، وعوامل كثيرة يصعب حصرها .

وتعتبر التنمية من أهم التحديات الّتي تواجه المجتمعات والدول المعاصرة ، فبالرغم من التقدّم التكنولوجي الهائل في هَذَا القرن ، فَإِنَّ ما يقرب من بليون فرد أي خمس سكان العالم يعيشون في فقر مدقع ، وهو أَقَلّ من دولار واحد في اليوم ، وقد حققت كثير من البلدان النامية تقدّمًا مدهشًا في ارتفاع مستوى الدخول ، وتحسّن الصحة ، وزيادة التعليم ؛ حيث تضاعف الدخل لبعض هذه الدول أكثر من خمسة أضعاف ، وهذا لم يحصل في التاريخ الحديث ، كما أَنَّ كثيرًا من هذه الدول كَانَ تقدّمه ضعيفًا ، بل وقد انخفض المستوى المعيشي لبعض السكان ، وزاد الفقر والخدمات الاجتماعية [1] .

---

(١) انظر : تقرير التنمية ، ١٩٩١ م ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، نشر وترجمة مركز =

لذلك فَإِنَّ وجود هذه الفجوة دعا إِلى اهتمام المجتمع الدولي بهذه القضية للبحث عن السبب في تفاوت معدلات النمو لهذه الدول ، وعن العوائق الَّتي حالت دون نموها ؟

وكيف يمكن للدول المختلفة اللحاق بالدول المتقدمة ، والقضاء عَلى مشكلة الفقر والتخلّف . . إِلى آخر ذَلِكَ . . .

ويتّفق الاقتصاديون عَلى أَنَّ التنمية الاقتصادية هِيَ الطريق الأمثل للقضاء عَلى التخلّف .

إِلاّ أنهم يختلفون في تحديد مفهوم دقيق ومحدد للتنمية ، ويعود ذَلِكَ إِلى أَنَّ مفهوم التنمية الاقتصادية لا يقع ضمن الاقتصاد الموضوعي (التقريري) [1] ، بل يتبع الاقتصاد المعياري (التقديري) الَّذِي تدخل فيه القيم والأحكام الشخصية ، فبحسب آراء الكتاب عن التخلّف وأسبابه تأتي تعاريفهم لها ، حيث يركّز كلّ تعريف عَلى أحد العوامل الَّتي يراها هامّة بالنسبة له ، كما يرجع اختلاف هذه التعاريف إِلى تطوّر مفهوم التنمية الاقتصادية ، حيث بدأ كثير من الاقتصاديين في إدخال عوامل غير اقتصادية في التعريف ، كما سيتبيّن ذَلِكَ فيما بعد .

ويذكر ذَلِكَ أحد الباحثين فيقول : «تنفرد الكتابة في التنمية

=

الأهرام ، ص ١٤ .

(١) د . انطو نويس كرم ، اقتصاديات التخلّف والتنمية ، مركز الإنماء القومي ، الكويت ، بدون تاريخ ، ص٢٦ .

الاقتصاديـــة دون فـــروع الاقتصـــاد الأخـــرى بتعـــدد المـــدارس والاجتهادات ، وتباين المناهج والرؤى ، وهو تعدد تفرضه حتميـــات التطوّر الاقتصادي والاجتماعي ، وتفاوت هَذَا التطوّر من مكان لآخر في العالم » [١] .

ويرى الباحث أَنَّ أهمّ الأسباب في الاختلاف في مفهوم التنميـــة يعود إِلى طبيعة مشكلة التخلّف [٢] الَّتِي هِيَ الوجه الآخر للتنمية .

فالتخلّف مشكلة معقّدة يدخل فيها متغـــيرات لا حصـــر لهـــا (اقتصادية ، دينية ، سياسية ، ثقافية ، اجتماعية) ، وهي متشـــابكة ، وأحيانًا غامضة .

فكلّ باحث يركّز عَلَـــى المتغـــيرات الَّـــتي يراهـــا هامـــة مـــن وجهة نظره . . .

فعلماء الاقتصاد يرون أَنَّ التخلّف ناتج عن أســـباب اقتصاديـــة (مادية) تتمثّل في انخفاض الدخول القومية والفرديـــة ، وانخفـــاض مستوى الإنتاجية للنشاط الاقتصادي ، وسوء استغلال الموارد المتاحـــة بسبب انخفاض مستوى التقدّم التقني وانخفاض معـــدّلات الادخـــار

---

(١) مالكولم جيلز وغيره ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة طه منصور وعبدالعظيم مصطفـــى ، دار المريخ ، الرياض ، ١٩٩٥ م ، ص١٩ .

(٢) سيتم دراسة مشكلة التخلّف وعلاجها في المبحث الثالث من الفصل الرابع .

والاستثمار [١] .

وينظر علماء الاجتماع للتخلف على أنه نتيجة لبعض الظروف الاجتماعية والثقافية السائدة ؛ فضعف الخدمات الاجتماعية ، والعادات ، والتقاليد الاجتماعية ؛ كالكسل ، واللامبالاة ، والقناعة ؛ كلها تسهم في تكوين الإنسان المتأخر [٢] .

فالإنسان المنتج يجب أن يكون متعلما وبصحة جيدة ، ويسكن في مكان مريح [٣] .

ويذكر د . عبدالرحمن يسري أن تخلف البلدان الإسلامية إنما هو من باب التأديب الإلهي الناتج عن بعدها عن التمسك بدينها ، فهي لن تتقدم إلا بالرجوع لدينها [٤] .

وتتضح حقيقة التنمية من خلال التعرف على مفهومها وأهدافها ، وذلك من خلال المباحث الآتية :

---

(١) د . محمد عفر ، مشكلة التخلف ، الاتحاد الدولي للبنوك ، دار الهدى ، القاهرة ، ١٤٠٧ هـ ، ص١٢ .

(٢) د . عواطف فيصل بياري ، مؤشرات التنمية الاجتماعية ، معهد البحوث العلمية ، جامعة أم القرى ، ١٤١٠ هـ ، ص٧ .

(٣) د . ناصر ثابت ، التنمية والتغير الاجتماعي ، مكتبة الإمارات ، ١٩٨٣ م ، ص١٦ .

(٤) د . عبدالرحمن يسري ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام ، موسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ص١٣ .

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات